

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

- الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد المحادين .
وعضوية القضاة السادة
هاني قاقيش ، د. فؤاد الدرادكة ، د. عيسى المومني . د. محمد الطراونة .

المميز : _____

سلطنة المياه .

وكيلاها المحاميان تيسير المحاسنة وعبد الله الخصاونة .

المميز ضدهم :

- ١- يوسف توفيق علي الصغير .
 - ٢- عبد الله توفيق علي الصغير .
 - ٣- محمود توفيق علي الصغير .
 - ٤- إبراهيم توفيق علي الصغير .
 - ٥- علوي توفيق علي الصغير .
 - ٦- علي توفيق علي الصغير .
 - ٧- خالد توفيق علي الصغير .
 - ٨- محمد توفيق علي الصغير .
 - ٩- أحمد توفيق علي الصغير .
- وكيلهم المحامي أحمد غرايبة .

بتاريخ ٢٠١٦/١١/٦ خ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق إربد في الدعوى رقم (٢٠١٦/١٣٠٩٤) بتاريخ ٢٠١٦/٩/١٨ المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق عجلون في الدعوى رقم (٢٠١٤/٧٦٨) بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣١ والقاضي : (بإلزام المدعى عليها بمنع معارضة المدعين بالجزء المعتدى عليه من قطعة أرضهم موضوع الدعوى والبالغة مساحتها (٩١,٣٢) م^٢ وإلزامها بإعادة الحال إلى ما كان عليه وإزالة العوائق وفي حالة تعذر ذلك إلزامها بدفع تكاليف إعادة الحال إلى ما كان عليه والبالغة (١٥٦٣٨,٣٨٠) ديناراً وإلزام المدعى عليها بدفع مبلغ (٩٧,٢) ديناراً بدل أجر المثل مع تضمين المدعى عليها الرسوم والمصاريف ومبلغ (٨٥١) ديناراً أتعاب محاماة) .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

- ١- أخطأت المحكمة بالحكم بالإزالة ونقصان الإزالة وأجر المثل .
 - ٢- أخطأت المحكمة بالحكم بنفقات إزالة المنشآت ضمن قطعة الأرض التي تمثل محطة ضخ الخزان .
 - ٣- أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها حيث إن المدعى عليها ليست غاصبة وأنها تستند إلى جواز شرعي سنداً لأحكام المادة (٢٤) من قانون سلطة المياه رقم (١٨) لسنة ١٩٨٨ .
 - ٤- أخطأت المحكمة بالحكم بأجر المثل وكان عليها أن تلاحظ أن المدعى عليها ليست غاصبة .
 - ٥- أخطأت المحكمة باعتماد الخبرة الجارية في الدعوى لمخالفتها للواقع والأصول وقواعد الخبرة .
- هذه الأسباب يطالب وكيل الممثلة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

الق رار

بالتدقيق والمداولة نجـد إن وقائع الدعوى وكما تشير إليها أوراقها

تتصل :

إنه بتاريخ ٢٠١١/١١/١٥ أقام المدعون:

- ١- يوسف توفيق علي الصغير .
- ٢- عبد الله توفيق علي الصغير.
- ٣- محمود توفيق علي الصغير.
- ٤- إبراهيم توفيق علي الصغير .
- ٥- علوي توفيق علي الصغير .
- ٦- علي توفيق علي الصغير.
- ٧- خالد توفيق علي الصغير.
- ٨- محمد توفيق علي الصغير.
- ٩- أحمد توفيق علي الصغير.

الدعوى الصلاحية الحقوقية رقم (٢٠١١/١٧١٦) م

لدى محكمة صلح حقوق عجلون بمواجهة المدعى عليها سلطة المياه للمطالبة بمنع المعارضة وإعادة الحال إلى ما كان عليه و /أو المطالبة ببطل تكاليف إعادة الحال إلى ما كان عليه وببطل أجر المثل وببطل الضرر مؤسسين دعواهم على ما يلي :

١- يملك المدعون قطعة الأرض رقم (١٣٣) حوض رقم (٨) العرن من أراضي حلاوة وهي من نوع الميري .

٢- قامت الجهة المدعى عليها دون مسوغ قانوني أو وجه حق بالاعتداء على أجزاء من قطعة الأرض رقم أعلاه منذ عام ١٩٩٣ وحتى تاريخ إقامة الدعوى .

٣- الجهة المدعى عليها تعارض المدعين بقطعة الأرض موضوع الدعوى نتيجة الاعتداء بالأبنية.

٤- طالب المدعون الجهة المدعى عليها بمنع معارضتها لهم وإعادة الحال إلى ما كان عليه و/أو دفع بدل تكاليف إعادة الحال إلى ما كان عليه وبدفع بدل الأضرار إلا أن الجهة المدعى عليها تمنعت دون وجه حق أو مبرر قانوني.

٥- المدعون يستحقون أجر المثل عن الجزء المعتدى عليه لمدة ثمانية عشر عاماً وبدل تكاليف إعادة الحال إلى ما كان عليه وبدل الأضرار نتيجة الاعتداء.

وطلبوا بالنتيجة الحكم على المدعى عليها بمنع معارضتها للمدعين في قطعة الأرض موضوع الدعوى وإعادة الحال إلى ما كان عليه و/أو دفع بدل تكاليف إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل التعدي وبدفع بدل الأضرار وإلزام الجهة المدعى عليها بدفع بدل أجر المثل عن ثمانية عشر عاماً مع الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة والفائدة القانونية.

نظرت محكمة صلح حقوق عجلون الدعوى وبعد السير بالإجراءات وإجراء الخبرة وبتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٧ قررت إعلان عدم اختصاصها القيمي بنظر الدعوى وإحالة الأوراق إلى محكمة بداية حقوق عجلون لنظرها حسب الاختصاص القيمي.

بعد إحالة الأوراق تشكلت القضية البدائية الحقوقية رقم (٢٠١٣/٥٨) لدى محكمة بداية حقوق عجلون وبعد السير بالإجراءات وإجراء الخبرة ذكر وكيل المدعى عليها أن موكلته لا تمانع من الحكم بمنع المعارضة وإعادة الحال وطلب عدم اعتماد تقرير الخبرة وبعد أن ترفع وكيل المدعين استمهل وكيل المدعى عليها لتقديم مرافعته إلا أنه وبتاريخ جلسة ٢٠١٣/١٢/١١ وبناءً على طلب

وكيل المدعين وعدم ممانعة وكيل المدعى عليها قررت المحكمة وقف السير بالدعوى لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ ٢٠١٣/١٢/١١ وحيث لم يتقدم وكيل المدعين باستدعاء يطلب فيه السير بالدعوى بعد مضي المدة المقررة قانوناً قررت محكمة بداية حقوق عجلون إسقاط الدعوى.

بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢ جددت الدعوى وأعيد قيدها بالرقم (٢٠١٤/٧٦٨).

بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣١ وبنتيجة المحاكمة قررت محكمة بداية حقوق عجلون ما يلي :

١- إلزام المدعى عليها بمنع معارضة المدعين بالجزء المعتدى عليه من قطعة أرضهم موضوع الدعوى والبالغ مساحتها (٩١,٣٢) م^٢ وإلزامها بإعادة الحال إلى ما كان عليه وإزالة العوائق وفي حالة تعذر ذلك إلزامها بدفع تكاليف إعادة الحال إلى ما كان عليه والبالغة (١٥٦٣٨) ديناراً و (٣٨٠) فلساً .

٢- إلزام المدعى عليها بدفع مبلغ (٩٧,٢) ديناراً بدل أجر المثل مع تضمين المدعى عليها الرسوم والمصاريف ومبلغ (٨٥١) ديناراً أتعاب محاماة .

لم ترتض المدعى عليها بهذا القرار فطعت فيه استئنافاً لدى محكمة استئناف إربد التي قررت بقرارها رقم (٢٠١٦/١٣٠٩٤) بتاريخ ٢٠١٦/٩/١٨ رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف .

لم ترتض المدعى عليها بالقرار الاستئنافي فطعت فيه تمييزاً للأسباب التي أوردتها في لائحة تمييزها المقدمة بتاريخ ٢٠١٦/١١/٦ والتي تبلغها وكيل المميز ضدهم بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٣ ولم يقدم لائحة جوابية .

وفي الرد على أسباب التمييز :

وعن الأسباب الأول والثاني والثالث والرابع ومؤداها تخطئة المحكمة بالحكم بالإزالة ونفقات الإزالة وأجر المثل إذ إن المدعى عليها ليست غاصبة وإنما تستند إلى جواز شرعي وفق أحكام قانونها كما أن الأجزاء التي قضت بمنع المعارضات بها وبالتعويض ونفقات الإزالة وأجر المثل عنها تم السير بها بالسير بإجراءات استملاكها.

وعن ذلك نجد إن الجهة المدعى عليها لم تقدم ما يثبت أنها قد استمكت الأجزاء التي تعارض المدعين بها من قطعة أرضهم موضوع الدعوى وأن ما قدمه وكيل المميزة وهو الكتاب الصادر عن أمين عام سلطة المياه إلى مدير عام دائرة الأراضي من أجل تنزيل المساحة المراد استملاكها من قطعة الأرض موضوع الدعوى لا يعتبر استملاكاً قبل إتمام كافة الإجراءات القانونية لعملية الاستملاك هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى نجد إن وكيل المميزة وعلى الصفحة (٢٢) من محاضر القضية البدائية قد أورد أن موكلته لا تمنع من الحكم بمنع المعارضات وإعادة الحال وعليه وحيث ثبت من البيئة المقدمة أن المدعى عليها قد تجاوزت على قطعة أرض المدعين وبنت فيها سوراً وعمت رصيفاً يحتوي على مناهل صرف صحي وخط صرف صحي وعلى مساحة (٩١,٣٢) م^٢ وعليه تكون يدها على هذا الجزء يد غاصبة ويستوجب الحكم عليها والحالة هذه بمنع المعارضات وأجر المثل وإعادة الحال إلى ما كان عليه وهذا ما توصلت إليه محكمة الاستئناف في قرارها المطعون فيه الأمر الذي يترتب عليه رد هذه الأسباب .

وعن السبب الخامس والمنصب على الطعن في تقرير الخبرة .

وعن ذلك نجد إن تقرير الخبرة الذي أجري من قبل محكمة الصلح قد تم بمعرفة خبيرين مهندسة مدنية ومساح بينما تقرير الخبرة الذي اعتمده محكمة الاستئناف والذي أجرته محكمة البداية قد تم بوساطة المساح مصطفى العنانزة فقط .

وحيث إن الخبرة المطلوبة هي بيان الجزء المعتدى عليه وصفه
الاعتداء وأجر مثله وتكاليف الإعادة وأن مثل هذه الخبرة تستدعي وجود مساح يحدد
الجزء المعتدى عليه ومهندس مدني يقدر تكاليف الإزالة وإعادة الحال ومهندس زراعي
لتقدير أجر المثل فعلياً تكون الخبرة التي أجريت بمعرفة مساح فقط لا تلم
بما هو مطلوب تقديره فعلياً تكون هذه الخبرة قد تمت من قبل خبير ليس له المعرفة
والدراية بكل ما هو مطلوب إجراء الكشف والخبرة من أجله وبالتالي
تكون معيبة وناقصة الأمر الذي يستدعي إجراء خبرة جديدة وما جاء بهذا السبب يرد
على القرار المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وتأسيساً عليه نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق
إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ١٩ ربيع الثاني سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ١٧/١/٢٠١٧ م .

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقيق ب.ع